

د. البصراوي علال
دكتور في الحقوق
نقيب سابق للمحامين

الاضراب في القانون المغربي والمقارن

- نشأة وتطور الحق في الإضراب
- الإضراب في الاجتهاد القضائي والفقه
- الإضراب في القطاعين الخاص والعام وفي المرافق الحيوية
- عرض ومناقشة مشروع القانون التنظيمي 97.15



الفهرس

3	مقدمة
9	الفصل الأول: ماهية الإضراب و مرجعياته
11	المبحث الأول: تعريف الاضراب وأنواعه
12	المطلب الأول: تعريف الإضراب
17	عناصر الإضراب
23	التمييز بين اضراب العمال و اضراب الموظفين
24	المطلب الثاني: انواع الإضراب
41	المبحث الثاني: تطور مشروعية الإضراب وآثاره
42	المطلب الأول: التطور التاريخي للإضراب
42	الإضراب في الآليات الدولية لحقوق الانسان
45	الإضراب في القانون المقارن
46	الإضراب في القانون الفرنسي
49	الإضراب في القانون الأمريكي
51	الإضراب في القانون المصري
53	المطلب الثاني: آثار ممارسة الإضراب
53	آثار الإضراب على العمال المضربين

54.....	أثر الإضراب على عقد الشغل
60.....	أثر الإضراب على العمال غير المضربين
65.....	الفصل الثاني: الإضراب في المغرب
66.....	المبحث الأول : تاريخ الإضراب في المغرب
67.....	المطلب الأول: السياق التاريخي لنشأة حق الإضراب في المغرب
67.....	الإضراب قبل فترة الحماية
68.....	الإضراب في فترة الحماية
70.....	المطلب الثاني: المعالجة القانونية والقضائية للإضراب
70.....	تطور الإطار القانوني للإضراب
75.....	الاجتهاد القضائي في موضوع الإضراب
80.....	موقف المحاكم الإدارية
80.....	المبحث الثاني: الإضراب من خلال مشروع القانون التنظيمي 97.15
84.....	المطلب الأول: الإطار والعرض والملاحظات العامة
84.....	سياق وضع القانون التنظيمي 97.15
86.....	عرض المشروع وهيكلته
88.....	الطابع الزجري
100.....	المطلب الثاني: الإضراب في القطاعين العام والخاص والمرافق الحيوية
100.....	تنظيم الإضراب في القطاع الخاص
101.....	قرار الإضراب

102	الملف المطلبي
105	الآجال في مشروع القانون التنظيمي
107	تبليغ قرار الإضراب
110	سلمية الاضراب واحترام حرية العمل
113	الأجر مقابل العمل
115	تشغيل عمال آخرين
116	الإضراب في القطاع العام والمرافق الحيوية
117	الإضراب في القطاع العام
120	الإضراب في المرافق الحيوية
123	نظام السخرة
125	دور القضاء والسلطات العمومية
129	خاتمة
133	الفهرس



يحاول هذا الكتاب مقارنة الإضراب كحق للعمال ناضلوا عقوداً من الزمن، وعبر كل دول العالم، من أجل فرض شرعيته، وهو ما وجد له صدى في الفقه والاجتهاد القضائي والمرجعية الدولية لحقوق الإنسان عبر مراحل.

وكان المغرب قد اعتبر مبكراً أن الإضراب حق مضمون منذ دستور 1962 وفي كل الدساتير الموالية. لكن دون صدور القانون التنظيمي الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة هذا الحق، إلى أن بادرت الحكومة بوضع مشروع القانون التنظيمي 97.15 لتحديد شروط وكيفية ممارسة الإضراب.

فإلى أي حد تمكن هذا المشروع من تمثل المعادلة الذهبية في هذا الموضوع؛ ضمان ممارسة الإضراب كحق دستوري من طرف العمال، ومن جهة أخرى حماية مصلحة أرباب العمل؟

لكن الأهم من ذلك كله كيف يمكن جعل الإضراب ممارسة استثنائية من الأصل الذي هو حل النزاعات عن طريق الحوار؟.

